

صعوبات تنفيذ البحوث الاجتماعية في العالم العربي

الدكتور/ احمد حويطي

قسم علم الاجتماع - جامعة الجزائر

مقدمة

تكتسي البحوث و الدراسات الاجتماعية أهمية خاصة باعتبارها الوسيلة العلمية الوحيدة التي تمكن الباحث من الوصول إلى حقائق موضوعية من شأنها أن تساهم في تقدم المجتمع وازدهاره. لكن إنجاز هذه البحوث يواجه جملة من الصعوبات المنهجية والميدانية والإدارية والاجتماعية. ومن هنا تصبح دراسة المعوقات التي تواجه البحث العلمي بصفة عامة و البحوث الاجتماعية بصفة خاصة، واقتراح سبل التغلب عليها، ضرورة ملحة في الوطن العربي.

وتأسيسا على ذلك فإن موضوع هذه الدراسة سيركز على أربعة محاور رئيسية: يقدم المحور الأول تحديدا لمفهوم البحث العلمي، ويناقش المحور الثاني أهمية البحوث الاجتماعية في الوطن العربي، أما المحور الثالث فيناقش صعوبات تنفيذ البحوث الاجتماعية في ضوء التحديات التي يشهدها العالم العربي، بينما يتناول المحور الرابع والأخير كيفية التغلب على هذه الصعوبات البحثية. وتنتهي الدراسة بخاتمة تضم أهم النتائج المتوصل إليها في هذا البحث .

المحور الأول مفهوم البحث العلمي

مفهوم البحث العلمي مثله مثل بقية المفاهيم الأخرى التي يختلف حولها العلماء و الباحثون، ولكن كلهم يلتقون في الجوهر. ومن هذه التعاريف تعريف وايتني (WHITNY) حيث يري أن " البحث العلمي عبارة عن استقصاء منظم، يهدف إلى إضافة معارف جديدة يمكن التحقق من صحتها عن طريق الاختيار العلمي ومن ثم الإفادة منها " (1).

والبحث العلمي عند عبد الباسط حسن هو الدراسة العلمية الدقيقة والمنظمة لظاهرة معينة باستخدام المنهج العلمي للوصول إلى حقائق يمكن توظيفها والاستفادة منها والتحقق من صحتها. (2) إذن البحث العلمي هو نشاط علمي منظم، وطريقة في التفكير،

(1) WHITNEY. THE ELEMENTS OF RESEARCH. NEW YORK : CROWELLCOCK , 1979 , p.2

(2) عبد الباسط محمد حسن. أصول البحث العلمي. القاهرة: دار غريب للطباعة و النشر ، 1982 ، ص 124 .

وأسلوب للنظر في الواقع، يسعى إلى كشف الحقائق اعتمادا على مناهج موضوعية محققة من أجل معرفة الارتباط بين هذه الحقائق، ثم إستخلاص المبادئ العامة أو القوانين التفسيرية (3).

ويعرف وبستر WEBSTER في قاموسه الدولي الجديد (NEW INTERNATIONAL DICTIONARY) البحث العلمي بأنه " تقصي و اختبار الحقائق اختبارا دقيقا " (4).

وهذا يعني أن البحث العلمي هو عبارة عن عملية تقص أو فحص علمي دقيق لطبيعة الظاهرة المراد دراستها. ويقول جيلفورد مودي (G. MOODY) " أن البحث العلمي هو في الواقع منهج لاكتشاف الحقيقة، يعتمد أساسا على التفكير النقدي التحليلي، ويقوم هذا المنهج بتحديد وصياغة المشكلات العلمية، وفرض القروض، واقتراح الحلول، وجمع المعلومات وتنظيمها ، واستخلاص النتائج " (5).

ويمكن أن نخلص مما تقدم إلى أن البحث العلمي هو عبارة عن عملية فحص دقيقة محايدة وغير متحيزة لمشكلة ما يقوم بها الإنسان مستخدما قواعد المنهج العلمي من أجل زيادة السيطرة على بيئته واكتشاف ظواهرها وتحديد العلاقات بين هذه الظواهر، وتحسين قدرته على إيجاد الحلول للمشكلات التي تواجهه.

المحور الثاني

أهمية البحوث الاجتماعية

ترجع أهمية تنفيذ البحوث الاجتماعية إلى كون المجتمعات العربية في الوقت الراهن تشهد تغيرات واسعة النطاق في مختلف المجالات و الميادين. ومن ثم أصبح اللجوء إلى البحث العلمي في تقليص هوة التخلف بين الدول العربية و الدول المتقدمة ضرورة لا غنى عنها.

كما تكمن أهمية البحوث الاجتماعية في أن البيانات الميدانية التي يجمعها الباحث تمكن من تكوين صورة صادقة عن أوضاع المجتمع، والتعرف على الاحتياجات الأساسية لأفراده ووضع السياسة الاجتماعية علي أسس عملية سليمة. وكما يقول بدر

(3) حسين عبد الحميد وشوان . العلم والبحث العلمي. الإسكندرية: المكتب الجامعي الجديد 1982، ص 25

(4) IN DONALD SLESINGER AND MARY STEPHENSON. "RESEARCH " ENCYCLOPAEDIA OF SOCIAL SCIENCE , VOL XIII , MAN AND AIVIN , P.330

(5) نقلا عن محمد علي محمد. مقدمة في البحث الاجتماعي بيروت: دار النهضة العربية، 1983، ص 18.

إننا بحاجة إلى البحث العلمي للتخطيط لحياة أفضل. فنحن في حاجة إليه لمواجهة مشكلات التغيير الاجتماعي في كافة المجالات وعلي كل المستويات، والعمل علي إيجاد الحلول لهذه المشكلات.... ووسيلتنا إلى ذلك هي الاعتماد علي البحوث العلمية. فعن طريق النتائج التي تتوصل إليها يمكن التنبؤ بالمشكلات والتعرف علي العوامل المؤدية إليها، ووضع البرامج الوقائية والعلاجية الكفيلة بمواجهتها والتغلب عليها" ⁽¹⁾.

ومن هنا لا يكفي أن نشيد بأهمية البحث العلمي في مجتمعنا العربي المعاصر، وإنما ينبغي أن نؤكد في الوقت ذاته علي مدى مواجهة البحث العلمي لهذه التحديات التي أصبحت تشكل تهديدا للعالم العربي. ومن هذه التحديات ⁽²⁾ علي سبيل المثال لا الحصر:

1. تفاقم مشكلات التنمية الاقتصادية.
 2. تدني الأوضاع الاقتصادية والاجتماعية والثقافية لأفراد المجتمع .
 3. اتساع الهوة بين الفئات الاجتماعية المختلفة.
 4. ارتفاع نسبة البطالة.
 5. ازدياد معدلات الجريمة.
 6. انتشار ظاهرة تعاطي المخدرات في العالم العربي.
- وقد أدركت الدول العربية في الوقت الراهن ما للبحث العلمي من أهمية، فأنشأت الوزارات كوزارة البحث العلمي، أو وزارة التعليم العالي والبحث العلمي في جميع الدول العربية، والأكاديميات كأكاديمية نايف العربية للعلوم الأمنية بالرياض، والمراكز البحثية كمركز دراسات الوحدة العربية في بيروت، والمركز القومي للبحوث الاجتماعية والجنائية بالقاهرة. هذا علي سبيل المثال لا الحصر. كما أدركت الجامعات في هذه الدول مسؤولياتها تجاه البحث العلمي فأنشأت عمادات ومراكز البحث بها، وتعمل هذه المؤسسات البحثية جاهدة علي إيجاد الحلول المناسبة لقضايا ومشكلات المجتمع العربي ومن ثم فهي تهدف إلي ⁽³⁾:

(1) عبد النعم بدر. " أهمية البحوث الميدانية في المجالات الأمنية للدول العربية " في صعوبات تنفيذ البحوث الميدانية في المجالات الأمنية . الرياض: أكاديمية نايف العربية للعلوم الأمنية، 1997، ص 15.

(2) أحمد حويق. " مستقبل البحث العلمي في الميدان الأمني ومطالبه في العالم العربي ". في مناهج البحث في العلوم الأمنية. الرياض: أكاديمية نايف العربية للعلوم الأمنية ، 1998، ص 139.

(3) عبد النعم بدر، مرجع سابق، ص ص 16- 17

1. الاستجابة لحاجيات المجتمع، والنظر في مشكلاته القائمة وإيجاد الحلول المناسبة لها بالبحث والاستقصاء العلمي.

2. تطوير المعرفة، والعمل علي تراكمها بمباشرة البحث العلمي وتشجيعه، ومساعدة قطاعات المجتمع المختلفة علي حل مشكلاتها.

3. رفع المستوي الحضاري والعلمي والفكري للأمة عن طريق التأهيل المناسب لأفرادها.

4 الإسهام مع معطيات العقل الإنساني العالمي لما من شأنه أن يخدم الأهداف الإنسانية في تحقيق حياة أفضل.

ولكن رغم هذه الجهود المبذولة من قبل الدول العربية و مؤسساتها البحثية، إلا أن ما قدمته إلي الآن مازال محل تساؤل ومحل نقد. فبخصوص الإنفاق علي البحث العلمي نجد الدول العربية رغم عدم تجانسها في العديد من المؤشرات الاقتصادية والاجتماعية إلا أنها متشابهة إلى حد كبير في ضآلة حجم الإنفاق على البحث العلمي بصفة عامة، وعلي البحوث الاجتماعية بصفة خاصة .

وفي دراسة توق و زاهر عام 1988، تشير الإحصائيات إلي أن نسبة ما هو مخصص للبحث العلمي لا يكاد يتجاوز 0,27% من الناتج القومي العربي حسب مؤشرات الثمانينات ، مقابل 2,5 في الدول الصناعية. وأن الدول العربية أنفقت ما يزيد عن 400 مليار دولار أمريكي علي الخبرة الأجنبية دون أن يتم تكوين أو تدريب باحثين متميزين. كما أن حصة الفرد العربي من الإنفاق علي البحث العلمي و التطوير بلغت 2 دولار فقط في العام (1).

وتبين نتائج دراسة عكاشة أن نسبة الإنفاق علي البحث العلمي في الدول العربية عام 1996 لا يتجاوز 0,15 %، مقارنة بحوالي 2,5 % في دول العالم المتقدم . وقد بلغ إجمالي ما أنفقته اليابان، والولايات المتحدة الأمريكية، والإتحاد الأوروبي في عام 1992 علي البحث والتطوير ما يزيد عن 220 بليون دولار أمريكي أو ما يعادل تقريبا نصف الناتج المحلي لكافة الدول العربية للعام نفسه (2).

(1) محي الدين توق، ووفاء الدين زاهر . الإنتاجية العلمية لأعضاء هيئة التدريس بجامعة الخليج العربي. مكتب التربية العربي لدول الخليج، 1986.

(2) سعد الدين أحمد عكاشة " تمويل البحث العلمي في الوطن العربي وسبل تنميته". بحث مقدم إلي المؤتمر السابع للوزراء المسؤولين عن التعليم العالي والبحث العلمي في الوطن العربي. في الفترة 17- 21 أبريل، 1999، الرياض، ص 9.

وطبقا للمقاييس الدولية فإن الإنفاق الإجمالي علي البحث و التطوير في الدول العربية يقل كثيرا علي الحد الأدنى 1 % الذي اقترحته منظمات دولية عام 1978. علما أن النسبة العالمية عام 1992 هي 1.8%. و تصل في اليابان إلي 3.1 %، وفي أوروبا إلي 1.9% و في إسرائيل إلي 1.8 % وهكذا يلاحظ أن الدول العربية تحتل المرتبة الأخيرة بين الدول المدرجة في قائمة الإنفاق علي البحث العلمي، و تقل عن المعدل العالمي بنسبة 10:1 تقريبا⁽¹⁾.

أما بخصوص مساهمة القطاع الخاص والصناعي في البحث العلمي، يمكن ملاحظة أنه في الوقت الذي تتراوح فيه مؤشرات الدعم الصناعي للبحث العلمي في الدول المتقدمة ما بين 53 % - 73% عام 1996، فإن مساهمة القطاع الخاص في الدول العربية لا يتجاوز 3 % للعام نفسه. وحتى إذا قارنا الدول العربية ببعض الدول الآسيوية، فإن النتيجة ما تزال غير مرضية حيث يتراوح دعم الصناعة في الدول الآسيوية من 12 % في تايلندا إلي 84 % في كوريا الجنوبية.⁽²⁾

ورغم أن بعض المؤسسات الصناعية في عدد من الأقطار العربية تقوم بتمويل البحوث التطبيقية في مراكزها الخاصة أو في المراكز التابعة للدولة، إلا أن القيمة الإجمالية لهذا التمويل أقل من 1 % من إجمالي الإنفاق علي البحث العلمي و التطوير و التي تقل كثيرا علي النسب السائدة في الدول المتقدمة (72% في اليابان، 21 % في تركيا).⁽³⁾

وهكذا نخلص إلي أن الدعم المادي الذي يقدمه القطاع الخاص للبحث العلمي ضعيف و يشمل عددا محدودا من الدول العربية هي مصر، و سوريا، و الكويت (قبل الغزو العراقي) و الأردن، و السعودية. في حين أن القطاع الخاص يساهم بتمويل 42 % من مشروعات البحث العلمي في فرنسا، و 64 % في ألمانيا، و 49 % في الولايات المتحدة الأمريكية.

(1) طه تايه النعيمي ، سعد الدين النعيمي. " آليات تسوية نتائج البحث العلمي لخدمة التنمية" بحث مقدم إلي المؤتمر السابع للوزراء المسئولين عن التعليم العالي و البحث العلمي في الوطن العربي في الفترة 17 - 21 أبريل، 1999، الرياض، ص 5

(2) سعد الدين أحمد عكاشة. مرجع سابق، ص 9

(3) طه تايه النعيمي و آخرون. مرجع سابق، ص 6

أما فيما يتعلق بإنتاجية عضو هيئة التدريس فرغم أن النظم واللوائح الرسمية للجامعات العربية تؤكد علي أن الإنتاج العلمي وظيفة من الوظائف الأساسية للجامعة وواجب من أهم واجبات أعضاء هيئة التدريس، إلا أن العديد من الدراسات(*) توصلت إلى أن معدل الإنتاجية العلمية، لعضو هيئة التدريس الجامعي في العالم العربي أقل من المستوي المطلوب إذ تشير دراسة الكبيسي مثلا أن معدل الإنتاجية الحقيقية للباحث العربي لا تتعدى 0,3 بحثا سنويا، وهو معدل ضعيف جدا إذا ما قورن بإنتاجية الباحث في الدول المتقدمة التي تتراوح بين 1-2 بحثا سنويا .

وتشير دراسة قدمها مكتب اليونسكو الإقليمي للتربية في الدول العربية إلى المؤتمر الثالث للوزراء المسؤولين عن التعليم العالي والبحث العلمي في الوطن العربي أن نشاطات البحث العلمي التي يقوم بها أعضاء هيئة التدريس في الجامعات العربية لا تمثل أكثر من 5% من أعبائهم الوظيفية، بينما تصل إلى حوالي 33% من أعباء نظائرهم في جامعات الدول المتقدمة.

كما دلت تقارير اليونسكو علي أن عدد الأفراد الذين يشتغلون بالبحث العلمي في الدول العربية خلال السبعينات كان يتراوح ما بين 15000 - 20,000 باحث وهو عدد يكاد يماثل ما لدي سويسرا وحدها. كما يلاحظ أنه من بين هذا العدد هناك حوالي 7000 باحث متفرغ فقط بمعدل 5 باحثين متفرغين لكل 100,000 نسمة من سكان الوطن العربي، مقابل 150-400 باحث لكل 100,000 نسمة من السكان في الدول الصناعية، و50 باحث لكل 100,000 نسمة من السكان في دول أمريكا اللاتينية⁽¹⁾. وتؤكد دراسة توق وزاهر أن نسبة العلماء العرب المشتغلين بالبحوث والعلوم التطبيقية لا تتجاوز 1,4% مقابل 36,6 % للأوروبيين .

وعلي الرغم من استقطاب الجامعات العربية للغالبية العظمى من حملة الشهادات العليا إلا أن دورها في البحث والتطوير ظل محدودا بين انهماك الأساتذة في عمليات

(*) أنظر دراسة زحلان(1983)، ودراسة توق وزاهر (1998)، ودراسة بدران (1980)، ودراسة الزهراني (1998) وأخيرا دراسة الكبيسي

(1) عبد الحكيم بدران. تشجيع البحث العلمي، مكتب التربية العربي لدول الخليج، 1990 ص 91.

التدريس النظرية و العملية استجابة لازدياد عدد الطلبة (*). و بقي الحافز الأهم للبحث العلمي هو الحصول علي الترقية العلمية. و بقيت بحوث الدراسات العليا (ماجستير، دكتوراه) تشكل الرافد الأهم للبحث العلمي في الجامعات العربية سواء في العلوم التطبيقية أو العلوم الاجتماعية. فمثلا لا يشكل المتفرغون للبحث العلمي في اختصاصات العلوم الطبية والهندسية والزراعية سوى 7% من إجمالي أعضاء هيئة التدريس في هذه الاختصاصات، ويشكلون حوالي 4,1% في العلوم الإنسانية والاجتماعية⁽¹⁾.

وهكذا نخلص إلى أن هناك ضعفا في الإنتاج البحثي من حيث الكم والنوع في الجامعات العربية والمعاهد العليا، إذ أن عدد الأبحاث التي ينجزها عضو هيئة التدريس الواحد سنويا لا تتجاوز ما بين 0,2 إلى 0,5 بحث فقط .

هذا ورغم تزايد حجم الإنفاق علي التعليم العالي في معظم الدول العربية خلال العشرية الماضية، إذ بلغ عام 1996 حوالي 6,3 مليار دولار أمريكي أي ما يعادل 1,3%

(*) بالنسبة للجزائر أشارت احصائيات وزارة التعليم العالي و البحث العلمي أن عدد الطلبة خلال السنة الجامعية 1972/1971 ، 36000 طالب ثم قفز هذا الرقم إلي أكثر من 160.000 طالب خلال السنة الجامعية 1987-1988

و ازدادت مؤسسات التعليم العالي من 27 مؤسسة سنة 1980 إلي 56 مؤسسة سنة 1993 . أنظر

AISSA BEN SEDIK .L'ENSEIGNEMENT SUPERIEUR EN ALGERIE DE L'INCOHERENCE DES STRATEGIES DE DEVELOPPEMENT A L'INSATISFACTION DES ENSEIGNANTS , THESE DE DOCTORAT D' ETAT , DEPT . DE PSYCHOLOGIE ET DES SCIENCES DE L'EDUCATION . UNIVERSITE D'ALGER , 2003, P 172.

ووصل معدل غو الطلبة خلال الخمس سنوات (1985-1989) إلي 14,5%

أنظر ومن المتوقع أن يصل عدد الطلبة سنة 2008 إلى مليون طالب في الجزائر.

MINISTERE DE LA PLANIFICATION DEUXIEME PLAN QUINQUENNAL 1985 1989 . RAPPORT GENERAL . JANVIER , 1985.

وقد تزايد عدد الطلبة المسجلين في التعليم العالي في جميع الأقطار العربية . و تقدر اليونسكو عددهم 3,1 مليون طالب عام 1998 أي بنسبة 1200 طالب لكل 100.000 من السكان، وتصل نسبة المسجلين في الدراسة الجامعية الأولية إلي 82,4 من مجموع الطلبة المسجلين في الجامعات العربية و هي من أعلى النسب في العالم . أنظر طه تاييف النعيمي و آخرون . (وضع خريطة).

(1) طه تاييف النعيمي و آخرون "وضع خريطة لأولويات المشروعات البحثية في مؤسسات التعليم العالي و البحث العلمي في الوطن العربي " بحث مقدم إلي المؤتمر السابع للوزراء المسؤولين عن التعليم العالي و البحث العلمي في الوطن العربي، 1999، ص 107.

من إجمالي الدخل القومي للأقطار العربية مجتمعة، إلا أن جزءا كبيرا من هذا المبلغ يذهب إلى المنشآت القاعدية والبنى التحتية لمؤسسات التعليم العالي وليس للبحث العلمي⁽¹⁾.

المحور الثالث

صعوبات تنفيذ البحوث الاجتماعية في الدول العربية

في هذا الجزء من الدراسة سوف نعرض إلى أهم مشكلات وصعوبات تنفيذ البحوث الاجتماعية من خلال مناقشة الصعوبات المنهجية، والمالية، والإدارية، والبشرية والاجتماعية التي غالبا ما تحول دون إنجاز هذه البحوث والدراسات في الوطن العربي.

ونظرا لأهمية تحديد ومواجهة الصعوبات التي تواجه تنفيذ البحوث الاجتماعية في الدول العربية، فقد أوصى الاجتماع التنسيق السابع لمديري مراكز البحوث والعدالة الجنائية و مكافحة الجريمة في الدول العربية المنعقد بالرياض عام 1996 بعقد ندوة علي هامش الاجتماع التنسيق الثامن لمراكز البحوث الاجتماعية والجنائية في موضوع "معوقات البحث العلمي في الوطن العربي"

إن الكثير من هذه الصعوبات التي تقف حجر عثرة علي طريق فاعلية البحوث الاجتماعية في الدول العربية تختلف باختلاف المكان والزمان والظروف الاجتماعية والاقتصادية والسياسية للدولة، إلا أن يمكن الإشارة إلى بعض الصعوبات التي تشكل قاسما مشتركا في كثير من الدول العربية والتي عايشنا بعضها أثناء تنفيذ الدراسة الدولية بالجزائر بعنوان "استقصاء القيم العالمي" (*) (THE WORLD VALUES SURVEY) عام 2002. ويمكن حصر هذه الصعوبات في الآتي:

1- الصعوبات المنهجية:

أ- صعوبة الحصول علي بيانات ومعلومات دقيقة وحديثة، إضافة إلى عدم توافر هذه البيانات في كثير من الأحيان.

(*) غطت هذه الدراسة 80 دولة، وتمثل 80% من سكان العالم، ودامت أكثر من عقدين من الزمن. نفذت علي أربعة موجات من الاستقصاءات: أجريت الأولى في فترة 1981-1982، و الثانية في 1990-1991، و الثالثة في 1995-1998، و الرابعة 1999-2002.

وقد تمت الدراسة الخاصة بالجزائر بالتنسيق بين مركز البحوث الاجتماعية في جامعة ميشيغان و جامعة الجزائر. قام بتنفيذ هذه الدراسة فريق بحث مكون من أربعة أساتذة باحثين (د. حوية أحمد، د. بدعيه عبد الله، د. عبيدي محمد، د. ديش اسما عيل).

(1) نفس المرجع، ص 107.

ب- عدم توفر نظم معلوماتية (INFORMATION BASES) في العالم العربي يمكن الاعتماد عليها في مجال العلوم الاجتماعية.

ج- احاطة بعض المشكلات الاقتصادية والاجتماعية والسياسية بإطار من السرية والحساسية مما يصعب مهمة الباحث في جمع بيانات ومعلومات (INFORMATION DATA) كافية عن الظاهرة موضوع الدراسة .

د- ضعف المنهجية و أدوات جمع البيانات وأساليب القياس المستخدمة في العديد من البحوث الاجتماعية يساهم بشكل كبير في التأثير علي مصداقية تلك البحوث ونتائجها.

هـ- صعوبة الوصول إلي مجتمع البحث، حيث يواجه كثير من الباحثين مشكلة صعبة في مجال تحديد مجتمع الدراسة، وذلك عندما تتصف مجتمعات الدراسة بالسرية التامة حيث يكون من الصعب الوصول إليها، ومثال ذلك مجتمع المخدرات أو المصابين بمرض الايدز (AIDS) أو مرض السارس (SARS) .

و- ويضطر الباحث أحيانا في جمع البيانات الميدانية إلي اشراك أفراد من غير الاختصاصين يتولون جمع البيانات، والمخاطر المنهجية المترتبة علي استخدام جامعي البيانات في البحوث الاجتماعية الميدانية في الدول العربية أكبر بكثير منها في الدول المتقدمة، وذلك لضعف قيم العمل عموما في هذه الدول ولغلبة الطابع الشخصي علي علاقات العمل فيها وانخفاض الأجر الذي هو آفة العمل في هذه المجتمعات.

2- الصعوبات المالية و المادية:

قد يكون تواضع الإنفاق علي البحث العلمي عامة والبحوث الاجتماعية خاصة مرده محدودية الميزانيات العامة لبعض الدول العربية أساسا، إلا أنه قد يكون ناجما عن عدم الاقتناع بالبحث العلمي ذاته. وإذا كان هذا لا ينطبق علي الدول العربية جميعا، فإنه ما يمكن أن يشكل ظاهرة عامة بها هو ضآلة الإنفاق علي الأبحاث العلمية إذا ما قورنت بالدول الأكثر تقدما.

وفي هذا الصدد يشير زحلان أن الإحصاءات التي تنشر في كثير من مراكز البحوث العلمية تشير إلى أن نسبة إنفاق المؤسسات على الدراسات والبحوث العلمية تتضاعف باستمرار كل ثلاثة سنوات إلا في الدول العربية⁽¹⁾.

وعليه يمكن حصر الصعوبات المالية والمادية في الآتي:

أ- ضالة حجم الإنفاق على البحث العلمي عامة و البحوث الاجتماعية خاصة، وبذلك تتميز الدول العربية بضعف شديد في موارد تمويل البحث العلمي.

ب- في حالة وجود التمويل، فإن لكل ممول (حكومي أو خاص) أغراض من رعاية البحث. بما يحدد نوع البحث وقد يضع قيودا على الباحث في تصميم وتنفيذ البحث أو استخلاص النتائج أو نشرها. وكتيجة لذلك نرى أن التمويل الأجنبي للبحوث الاجتماعية و خاصة الميدانية منها في بعض البلدان العربية يزداد باطراد سواء لحساب مؤسسات حكومية أو غير حكومية.

ج- تفتقر العديد من المؤسسات العلمية ومراكز البحوث في الدول العربية إلى مستلزمات البحث العلمي من مخابر ووسائل مادية مساعدة لإجراء البحوث و الدراسات بالشكل المطلوب.

3- الصعوبات الإدارية:

يرتبط تنفيذ البحوث الاجتماعية و خاصة الميدانية منها بإجراءات إدارية غالبا ما تشكل عائقا أمام إنجاز هذه البحوث و الدراسات. ومن هذه الصعوبات الإدارية ما يلي:

أ- ضرورة الحصول على تصاريح معينة و إذن خاص لإجراء هذه البحوث، وقد يتطلب ذلك وقتا طويلا مما يؤثر في طبيعة نتائج تلك البحوث.

ب- تغيير القرارات والسياسات الإدارية المنظمة للاستفادة من تلك البحوث تشكل عائقا أمام إنجاز هذه البحوث والاستفادة من نتائجها، حيث كثيرا ما توضع هذه البحوث ونتائجها في أدراج المكاتب أو علي رفوف المكتبات.

ج- تعدد الجهات الإدارية المرتبطة بموضوعات تطبيق نتائج البحوث الاجتماعية مما قد يؤدي إلى الازدواجية في العمل أو الصراعات بينها. وهذا ما يسمي بتنازع الاختصاص

(1) انظر أنطوان زحلان. العلوم والسياسة العلمية في الوطن العربي. بيروت: مركز دراسات الوحدة العربية، 1979، ص 27.

مثل ما يحدث بالنسبة إلى رعاية الأحداث واختصاص وزارة العمل والشؤون الاجتماعية ووزارة الداخلية في بعض الجوانب في هذا الميدان.

د- عدم اهتمام بعض الإداريين بالبحوث الاجتماعية أو باستخدام نتائجها عند اتخاذ القرار، مما يؤدي إلى وجود هوة فاصلة بين مراكز ومعاهد البحوث الاجتماعية وبين العديد من المسؤولين الذين يتخذون قرارات تهم المجتمع اعتماداً على ممارستهم اليومية.

هـ - إلى جانب محدودة الإحصائيات في الدول العربية، هناك أيضاً قصور فيها يتضح عند استخدامها في إجراء الدراسات الإحصائية المقارنة بين الدول العربية. وهذا القصور ناتج عن اختلاف التعريفات والمفاهيم بين الدول العربية، واختلاف أساليب التسجيل والقياس، ولعدم انتظامها لفترات زمنية طويلة.

و- عدم الاستجابة لإجراء البحوث، ويتمثل هذا في تلقي المسؤولين للبحوث ونتائجها وتوصياتها بفتور. ويترجم هذا الفتور في عدم الموافقة على إجراء البحث، أو عدم تعبئة الاستبيانات، أو عدم إعطاء البيانات الصحيحة. وهذا يشير إلى الإبقاء على البيروقراطية المتسلطة التي غالباً ما تضع العراقيل على طريق البحث العلمي. ومن ثم فليس غريباً إذا تبين أنه في الوقت الذي تصل فيه متوسطات الاستجابة للبحوث بالدول المتقدمة إلى ما بين 85%-90%، فإن معدلات الإستجابة في الدول العربية لا تتجاوز ما بين 15%-20%⁽¹⁾.

4- الصعوبات البشرية:

أ- تتمثل هذه الصعوبة في كون أن إجراء البحوث والدراسات وخاصة الاجتماعية منها يتطلب موارد بشرية أي كفاءات مدربة وخبرات متمرسة لتنفيذ تلك البحوث وهذا غير متوافر في العديد من الدول العربية.

ب- هجرة العقول العربية تعد من الصعوبات التي جعلت من العالم العربي منطقة طاردة (PUCH ZONE)، والعالم المتقدم منطقة جذب (PULL ZONE) في مجال البحث العلمي وبذلك تزداد الدول العربية فقراً بحثياً في الموارد البشرية، وتزداد الدول المتقدمة غناً بحثياً. ويعود هذا إلى عدم توفر المناخ العلمي وإلى الظروف التي تحيط بمؤسسات البحث العلمي العربي والتي أدت إلى هجرة الكفاءات العربية إذ قدرت تلك الهجرة من الوطن العربي

(1) عبد المنعم بدر، مرجع سابق، ص 22.

بنحو 50% من الأطباء، 23 % من المهندسين، 15 % من الباحثين سنة 1976⁽¹⁾. علما أن هذه النسبة قد ارتفعت خلال العقود الماضية.

5. - الصعوبات الاجتماعية:

أ- عدم الاقتناع بأهمية البحوث الاجتماعية نتيجة الاتجاهات السلبية السائدة في المجتمع نحو هذه الدراسات والبحوث، وذلك إما بسبب التشكيك في من يقوم بهذه البحوث أو بسبب الخبرات السلبية التي مر بها أفراد المجتمع في الماضي.

ب- ظاهرة انتشار الأمية بين سكان دول العالم العربي تقلل تعاون المبحوثين وتضعف مهمة الباحث في الحصول على البيانات الضرورية للبحث.

ج- التغيير السريع في الخصائص السكانية والاقتصادية والثقافية أدى إلى عدم ثبات تركيبة سكانية واحدة في الدول العربية مما يشكل صعوبة على أداء البحوث الاجتماعية في هذه الدول.

د- الحراك الاجتماعي (SOCIAL MOBILITY) يحدث بصورة سريعة نتيجة الهجرة الداخلية من المناطق الريفية إلى المناطق الحضرية وهذا من شأنه أن يؤدي إلى عدم ثبات نتائج الدراسات الاجتماعية المنفذة في فترات مختلفة.

هـ- عدم الإقبال على إجراء البحوث الاجتماعية وذلك خشية ردود أفعال بعض الجهات والتي غالبا ما تكون رسمية في الكشف عن نتائج لا ترغب هذه الجهات الكشف عنها.

و- عدم وجود المناخ العلمي، ويشير النجفي في هذا الصدد بقوله " لا يمكن للثقافة والعلم أن يعيشا وينموا في وعاء مغلق (ولذلك يجب) توفير المناخ العلمي المناسب داخل المؤسسات العلمية ذاتها، و سيادة و حرية النقد الأكاديمي " (2).

(1) نفس المرجع، ص 24.

(2) سالم توفيق النجفي، " إشكالية العلاقة بين المخرجات الجامعية و بنية الاقتصاد القوي في الوطن العربي " المجلة العربية للإدارة، العدد 8، 1989، ص 27.

ويشير WALLENBERG أيضا بقوله " تتسم الحرية الأكاديمية عن بقية حقوق الإنسان بأنها حق خاص لجماعة معينة من البشر ذات أدوار محددة هي الجماعة الأكاديمية ولا ينسحب ذلك علي عامة البشر " (1).

المحور الرابع سبل التغلب علي الصعوبات البحثية

إن ما تشهده الدول العربية من تغيرات في المرحلة الراهنة يقود في النهاية إلى إعطاء البحث العلمي الاهتمام الذي يستحق، وذلك في شتى المجالات العلمية والتطبيقية ولا سيما في مجال العلوم الاجتماعية، ولا عطاء هذه الأهمية للبحث العلمي يستوجب التغلب علي العديد من الصعوبات البحثية، ويمكن اقتراح هنا سبل التغلب علي هذه الصعوبات وكيفية مواجهتها وهي كالتالي:

1- للتغلب علي الذرائع المختلفة بخصوص سرية البيانات أو حساسية المعلومات لا بد من الحصول علي إذن مسبق وذلك بإقناع المسؤولين بضمان سرية هذه المعلومات وأن استخدامها لا يتم إلا لأغراض البحث العلمي.

2- للتغلب علي ضالة تمويل البحوث الاجتماعية والإنسانية، لا بد من الدعم الحكومي وإسهام القطاع الخاص لمسؤوليته تجاه المجتمع في هذه المرحلة من تطور المجتمع العربي. وكذلك محاولة رفع ميزانيات الانفاق علي البحث العلمي باعتباره الوسيلة الرئيسية في تقدم الدول والمجتمعات .

3- و بالنظر إلى عدم اهتمام بعض المسؤولين الإداريين بالبحوث الاجتماعية و نتائجها ، فقد تم التغلب علي هذه الصعوبة في بعض الدول العربية (مثل مصر) بإدماج هؤلاء المسؤولين في العملية البحثية وذلك باختيار أعضاء منهم و إشراكهم في إدارات مراكز و معاهد البحوث الاجتماعية، أو أعضاء في هيئات البحوث . وبالتالي فقد تولدت القناعة لديهم بأهمية البحوث الاجتماعية وجدوى نتائجها.

(1) RAOUL WALLENBERG. REPORT ON THE SEMINAR ON ACADEMIC FREEDOM .INSTITUTE OF HUMAN RIGHTS AND HUMANITARIAN . LOW - LUND, 9- 11 MARCH, 1992.

4- ولتذليل صعوبة الحصول علي البيانات من المبحوثين، يجب مراعاة الأساليب الصحيحة المعروفة في الحصول علي البيانات وأهمها:

أ- إثارة الوعي لدي المبحوثين بأنهم يساهمون في عمل علمي جاد.

ب- اختيار جامعي البيانات المدربين تدريباً كافياً يمكنهم من الاتصال بالمفردات البشرية للبحث و كسب ثقتهم .

ج- احترام جامعي البيانات لعادات و تقاليد المجتمعات التي يعملون فيها.

د- ضمان سرية المعلومات التي يدلى بها المبحوث.

5- أما بخصوص هجرة العقول العربية، فإنه من الضروري تبني مشروع عودة الباحثين و العلماء العرب للمساهمة في تطور البحث العلمي، وتسخير البحث في خدمة القضايا العربية المشتركة، وذلك من خلال التعاون والتنسيق مع شبكة العلماء والتكنولوجيين العرب في الخارج (استا) NETWORK OF ARAB SCIENTISTS AND TECHNOLOGISTS ABROAD - ASTA والتي تأسست عام 1992 .

6 - ويمكن مواجهة الصعوبات الإدارية من خلال تبسيط الإجراءات الإدارية، وتحديد جهات الاختصاص المعنية بتنفيذ نتائج تلك البحوث، إضافة إلى استمرار القرارات الإدارية وعدم تغييرها بصفة مستمرة. كما إن توعية الأجهزة الإدارية وتدريبها فيما يتعلق بتنفيذ نتائج البحوث الميدانية من الأمور التي لها أهمية كبرى في هذا المجال .

7- ويظل أكبر تحدى للباحث هو ندرة البيانات، ومن هنا تتضح مدى أهمية التعاون بين الجهات المعنية و بين الباحثين لتوفير القدر المناسب من المعلومات التي تساعد علي إعداد البحوث العلمية الجادة من مختلف المجالات، فمثلاً في الولايات المتحدة الأمريكية نجد أن هناك من الناحية التنظيمية إدارات فدرالية مسؤولة عن تويب المعلومات لدعم المؤسسات العلمية والباحثين، وتوفير المعلومات التي يحتاجونها لعمل بحوثهم بيسر وسهولة وهذا التنسيق والتنظيم يوفر جهداً كبيراً علي الباحثين، ويشجعهم علي إعداد الدراسات المتعلقة في جميع المجالات، ويحول دون تكرار الجهود وتبذير الطاقات (1) .

(1) علي فايز، الجحني، "تحديات البحث العلمي في الميدان الأمني" في مناهج البحث في العلوم الأمنية ، أكاديمية نايف العربية للعلوم الأمنية ، الرياض 1998 .

8- يساهم التمويل الأجنبي في دعم جهود البحث العلمي العربي بحوالي 80 % من إجمالي المصادر المالية المتوفرة، ومع أن هذا الدعم ينحصر حالياً في تسع دول عربية^(١). إلا أن بعض الدول العربية الأخرى مثل الجزائر قد بدأت باللجوء إلى هذه الوسيلة، ويمكن حصر آليات هذا الدعم في الآتي :

أ- مذكرات التفاهم و اتفاقيات التعاون .

ب- الهبات

ج- القروض .

د- المشاريع المشتركة .

هـ- برامج التعويض.

9- تقوم بعض المنظمات المانحة للمعونات مثل (USAID) أو المؤسسات التنموية العربية والدولية مثل الصندوق العربي للإنماء الاقتصادي، والبنك الدولي، وبعض المنظمات الدولية مثل (UNIDO) و (UNDP) بمنح المعونات والهبات أو تمويل مراكز البحوث الإقليمية المشتركة لبعض الدول العربية، ورغم أن هذه الوسيلة من التمويل لا تتصف بالاستمرارية والديمومة ، و لكن يمكن استغلالها لصالح البحث العلمي في الوطن العرب.

10- تعتبر الإيرادات الناتجة عن مشاريع الأبحاث أو الخدمات العلمية مصدراً هاماً من مصادر تمويل الجامعات ومراكز البحوث في دول العالم، وهناك العديد من الجامعات التي تعتمد اعتماداً كبيراً على إيراداتها الناتجة من مشاريع الأبحاث في تمويل أنشطتها ، فقد بلغ الدخل من الأبحاث بجامعة هارفارد حوالي 324 مليون دولار أي 25 % من إجمالي دخل الجامعة في عام 1993^(١)، وعليه فإنه علي مراكز البحوث والجامعات في الدول العربية أن تلجأ إلى هذه الطريقة للحصول علي مداخيل إضافية لتمويل مشاريعها البحثية والتقليل من الاعتماد علي ميزانية الدولة المتذبذبة .

(*) الأردن ، اليمن ، تونس ، المغرب ، موريتانيا ، لبنان ، السودان ، سوريا ، مصر

(١) عدنان عبد الفتاح محمد صوفي. " تنوع مصادر تمويل التعليم العالي " في ندوة التعليم العالي في المملكة العربية السعودية، الجزء الأول، 1998، ص، 515.

11- الاستعانة ببعض المؤسسات والتنظيمات الموجودة في تنفيذ بعض نتائج البحوث وكذلك الاستعانة بجهود الهيئات الأهلية التي يمكن الاعتماد عليها في بعض البرامج.

12- ضرورة توحيد المفاهيم و القياسات بين الدول العربية في عملية توفير الإحصاءات، وكذلك العمل علي انتظامها لفترات زمنية طويلة حتى يمكن الاستفادة منها في البحوث الاجتماعية..

13- إيجاد المناخ العلمي المناسب للعلماء والباحثين من خلال استحداث مدن علمية (SCIENTIFIC CITIES) تتوفر علي جميع الوسائل والمرافق الضرورية لإجراء البحوث والدراسات العلمية في مختلف مجالات المعرفة الأساسية منها والتطبيقية.

14- أما بالنسبة للذين يتحفظون علي مصداقية نتائج البحوث الاجتماعية، ويشككون في دور العلوم الإنسانية في حل المشكلات الاجتماعية، يقول عالم الاجتماع جورج لاندبرج (G.LUNDPERG) في كتابه الشهير " هل يستطيع العلم إنقاذنا " " إذا كنا نرغب أن تكون نتائج العلم لتحسين العلاقات الإنسانية فيجب أن توجه البحوث لحل هذه المشكلات ... كل نتائج العلوم يمكن الاستفادة منها حتى وإن كانت لا تزال في طور النمو، لأن العلم عملية تراكمية وليس مفاجئا" (1).

وهكذا يمكن القول أن سر نجاح البرامج العلمية والبحوث والدراسات المتخصصة في الدول المتقدمة إنما يعود إلي:

- 1- سهولة الحصول علي المعلومات بسبب وعيهم وتقديرهم لأهمية البحث العلمي.
- 2- تعميق مفهوم البحث العلمي في الحياة الاجتماعية ودعم القطاعات الخاصة والعامة للبحث.
- 3- توفر الإمكانيات والمستلزمات التي تساعد الباحث علي أداء البحث العلمي.
- 4- الإنفاق السخي علي البحث العلمي.
- 5- تطبيق نتائج البحوث للاستفادة منه

(1) GEORGE LUNDPERG. CAN SCIENCE SAVE US. NEW YORK. 1961 -P. 134.

الخاتمة

إن معرفة التحديات و المعوقات التي تقف في طريق البحث العلمي الاجتماعي هي في حقيقة الأمر المدخل السليم لمناقشة دور البحث العلمي عامة والبحوث الاجتماعية خاصة في التنمية الاقتصادية و الاجتماعية و الثقافية للمجتمع .

وتأسيسا على ذلك فإن هناك صعوبات بحثية لابد من النظر فيها ومحاولة إيجاد الحلول لها، ومنها قضية التنسيق بين مراكز البحوث والجامعات والباحثين، والإنفاق المالي على البحث العلمي، والقواعد المعلوماتية، وتوفير المرافق والوسائل العلمية المساعدة، والتفرغ للبحث، وأهمية البحث العلمي، والربط بين خطط التنمية والبحث العلمي، وكذلك هجرة العقول العربية المؤهلة إلى الجامعات ومراكز البحث إلى الخارج، وعدم توفر الإطار البشري المؤهل تأهيلا عاليا لتنفيذ البحوث، وعدم وجود المناخ العلمي، إضافة إلى الصعوبات المنهجية والإدارية والاجتماعية التي تم التفصيل فيها في المحور الثالث من هذه الدراسة .

وقد تبين من خلال هذه الدراسة النتائج التالية :

- 1- ستضلل الدولة في المستقبل القريب على الأقل المصدر الأساسي لتمويل البحث العلمي في كافة الدول العربية .
- 2- غياب السياسات العلمية في الوطن العربي .
- 3- يشكل الدعم الخارجي (علي شكل إعانات) جزءا هاما من مصادر دعم البحث العلمي العربي .
- 4- تدني مساهمة القطاع الخاص في تمويل البحث العلمي في الدول العربية .
- 5- عدم الاستجابة للبحوث الاجتماعية و التشكيك في مصداقية نتائجها .
- 6- تدني الإنفاق على البحث العلمي عامة و البحوث الاجتماعية خاصة .
- 7- التوجه نحو التوسع في البحوث التطبيقية على حساب البحوث الاجتماعية والإنسانية.
- 8- معدل الانتاجية العلمية للباحثين و أعباء هيئة التدريس الجامعي في الدول العربية أقل من المستوى المطلوب (0,3 بحثا سنويا) مقارنة بزملائهم في الدول المتقدمة .

9- أن نشاطات البحث العلمي التي يقوم بها أعضاء هيئة التدريس في الجامعات العربية لا تمثل أكثر من 5% من أعبائهم الوظيفية، بينما تصل إلى حوالي 33% من أعباء نظائريهم في الدول المتقدمة.

10- انخفاض نسبة الأفراد المشتغلين بالبحث العلمي والمتفرغين له في الدول العربية مقارنة بالدول المتقدمة.

وهذا لا يعني أن الصورة قائمة تماماً، ولكن هناك أمثلة جادة في الوطن العربي حققت نجاحاً في إيصال نتائج البحث العلمي إلى الجهة التي تحتاجها. ففي مصر حققت أكاديمية البحث العلمي والتكنولوجيا نجاحات كبيرة في مشاريع وطنية متعددة، وفي الأردن يتولى المجلس الأعلى للعلوم والتكنولوجيا التنسيق بين الباحثين في الجامعات والجمعية العلمية الملكية ومراكز البحوث الأخرى. وفي العراق اعتمدت في السنوات الأخيرة- قبل الإحتلال الأمريكي للعراق- آلية فعالة للتعاون بين مؤسسات التعليم العالي والبحث العلمي وبين القطاع الصناعي، وحققت إنجازات مهمة وخاصة في مجال البحوث التطبيقية. وفي السعودية توجد تجارب قيمة في مدينة الملك عبد العزيز للعلوم والتقنية، ومعهد البحوث بجامعة الملك فهد للبترول والمعادن، وأكاديمية نايف العربية للعلوم الأمنية. وفي الجزائر تحققت بعض الإنجازات في مجال البحوث العلمية التطبيقية وربط الجامعات بالقطاعات الإنتاجية.

ومن المؤشرات الإيجابية أيضاً زيادة مساهمة القطاع الخاص في دعم البحث العلمي من نسبة أقل من 1 % عام 1992 إلى حوالي 3% عام 1996. ومع أن نسبة مساهمة القطاع الخاص تظل أقل بكثير من النسب السائدة عالمياً، إلا أن هذه الزيادة تدعو إلى التفاؤل.

وهنا لابد من الإشارة إلى جهود المنظمة العربية للتربية والثقافة والعلوم (UNESCO) فيما تقوم به من إجراء البحوث المتخصصة في سياسات وتخطيط البحث العلمي، وإقامة الندوات والمؤتمرات العلمية، وتنظيم الاجتماعات للخبراء العرب في مختلف أوجه النشاط العلمي في العالم العربي.

التوصيات

- يمكن اقتراح التوصيات التالية التي من شأنها أن تدفع بمسيرة البحث العلمي في الوطن العربي إلى الأمام:
- 1- نشر الوعي بأهمية البحوث الاجتماعية والتعاون مع الباحثين وتزويدهم بالمعلومات الصحيحة علي المستويين الرسمي وغير الرسمي.
 - 2 توفير الإمكانيات المادية والبشرية اللازمة والكوادر المتخصصة والكفوة في البحث العلمي لإجراء الدراسات والبحوث العلمية المتعمقة.
 - 3- تطوير المؤسسات والقوانين والأنظمة اللازمة لتشجيع البحث العلمي، وتكثيف البحوث العلمية في الميادين الاجتماعية ومحاولة الإستفادة من نتائجها.
 - 4- وضع إستراتيجية للبحث العلمي وتحديد أولوياته والتأكيد علي دوره الأساسي في تخطيط وتوجيه التنمية.
 - 5- تشجيع مساهمة القطاع الخاص والمنظمات الدولية لتمويل البحث العلمي.
 - 6- تأهيل الباحثين تأهيلا عاليا مما يمكنهم من إجراء البحوث والدراسات بالشكل العلمي المطلوب.
 - 7- تطوير التعاون بين القطاعات التنموية وبين مراكز البحوث وبين مؤسسات التعليم العالي من أجل تنشيط البحث العلمي.
 - 8- وضع أسس واضحة لعملية تسويق نتائج البحث العلمي.
 - 9- التوسع في إعتداد أسلوب المشاريع المتكاملة وزيادة المحفزات المادية والمعنوية للنتائج المتميزة.
 - 10- إنشاء مزيد من مراكز البحوث المتخصصة في الدول العربية ودعم ما هو قائم ماديا و بشريا وتقنيا .
 - 11- عقد مؤتمرات و لقاءات علمية علي المستوى العربي وبشكل دوري لمناقشة كل ما هو متعلق بزيادة فاعلية إجراء الدراسات والبحوث في الوطن العربي.

المراجع العربية

- 1- بدر، عبد المنعم . " أهمية البحوث الميدانية في المجالات الأمنية للدول العربية " . في صعوبات تنفيذ البحوث الميدانية في المجالات الأمنية . أكاديمية نايف العربية للعلوم الأمنية، الرياض، 1997.
- 2- بدران ، عبد الحكيم . تشجيع البحث العلمي . مكتب التربية العربي لدول الخليج، 1990.
- 3- توق محي الدين ، ورضا الدين زاهر . الإنتاجية العلمية لأعضاء هيئة التدريس بجامعات الخليج العربي . مكتب التربية العربي لدول الخليج ، 1988.
- 4- الجحني علي بن فايز . " تحديات البحث العلمي في الميدان الأمني " . في مناهج البحث في العلوم الأمنية . أكاديمية نايف العربية للعلوم الأمنية، الرياض ، 1998.
- 5- حوييتي ، أحمد، " مستقبل البحث العلمي في الميدان الأمني ومطالبه في العالم العربي " في مناهج البحث في العلوم الأمنية أكاديمية نايف العربية للعلوم الأمنية، الرياض، 1998.
- 6- رشوان، حسين عبد الحميد، العلم والبحث العلمي. المكتب الجامعي الجديد، الأسكندرية ، 1982.
- 7- زحلان، انطوان. العلوم والسياسة العلمية في الوطن العربي، مركز دراسات الوحدة العربية ، بيروت، 1979.
- 8- عكاشة، سعد الدين أحمد. " تمويل البحث العلمي في الوطن العربي و سبل تنميته " . بحث مقدم إلى المؤتمر السابع للوزراء والمسؤولين عن التعليم العالي والبحث العلمي في الوطن العربي ، من الفترة 17-21 أبريل، 1999، الرياض.
- 9- محمد حسن ، عبد الباسط. أصول البحث العلمي. دار غريب للطباعة والنشر، القاهرة ، 1982.
- 10- محمد علي محمد . مقدمة في البحث الاجتماعي. دار النهضة العربية، بيروت، 1983.
- 11 - النجفي، سالم توفيق. "إشكالية العلاقة بين المخرجات الجامعية وبنية الإقتصاد القومي في الوطن العربي " المجلة العربية للإدارة، العدد، 8، 1989.

- 12- النعيمي طه تايه، سعد الدين النعيمي، " آليات تسويق نتائج البحث العلمي لخدمة التنمية" بحث مقدم إلى المؤتمر السابع للوزراء المسؤولين عن التعليم العالي والبحث العلمي في الوطن العربي ، في الفترة 17-21 أبريل ، 1999، الرياض .
- 13- النعيمي طه تايه، وآخرون. " وضع خريطة أولويات المشروعات البحثية في مؤسسات التعليم العالي والبحث العلمي في الوطن العربي" . بحث مقدم إلى المؤتمر السابع للوزراء المسؤولين عن التعليم العالي والبحث العلمي في الوطن العربي، 1999، الرياض .

المراجع الأجنبية

- 1- Ben Sedik, Aissa. l'enseignement supérieur en Algérie : de l'incohérence des stratégies de développement à l'insatisfaction des enseignants. thèse de doctorat d'état , département de psychologie et des sciences de l'éducation, Université d'Alger, 2003.
- 2- Lundberg, George. can science save us new york,1961.
- 3- Ministère de la planification. deuxième plan quinquennal 1985-1989 rapport général, Janvier 1985.
- 4- Slesinger, Donald, and Mary Stephenson."research". encyclopedia of social science, vol XIII, man and Aivin.
- 5- Wallenberg, Raoul. report on the seminar on academic Freedom institute of Human rights and humanitarian. luw-lund, 9- 11 march, 1992.
- 6- Whitney. the elements of research. new york:crowellco,1979.